CD/PV.820
23 March 1999

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة العشرين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء، ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٩، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد أنغويَّن كوي بينه (فييت نام)

الرئيس (متحدثاً بالانكليزية) أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٢٠ لمؤتمر نزع السلاح.

أود أن أستهل بياني بالترحيب، باسمنا جميعاً، ترحيباً حاراً بوزير الشؤون الخارجية لبولندا، سعادة السيد برونيسلاف غيريميك، الذي سيُلقي اليوم خطاباً أمام المؤتمر. إن البروفِسور غيريميك غني عن التعريف. فسجله الأكاديمي معروف جيداً لدينا جميعاً؛ وهو يشمل تبؤ منصب رفيع جداً في الأكاديمية البولندية للعلوم وتولي وظيفة مهيبة هي أستاذ زائر في كلية فرنسا بباريس. كما أننا على دراية بمشاركته الكبيرة في الحياة العامة في بلده وبمساهمته في نشوء وتطور العملية الديمقراطية في بولندا. إنني أوقن أننا جميعاً نقدّر لحكومته هذا البرهان الإضافي على ما تعلقه على محفلنا من أهمية عالية، كما نقدر لها التزامها المتواصل باتباع النهج المتعدد الأطراف في معالجة قضية نزع السلاح.

أدعو الآن وزير الشؤون الخارجية لبولندا، سعادة السيد برونيسلاف غيريميك، لمخاطبة المؤتمر.

السيد غيريميك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) أرجو أن تتقبلوا مني، أيها السيد الرئيس، تهانيَّ الصادقة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. أتمنى لكم كل النجاح في نهوضكم بالولاية الهامة المسندة إليكم، التي تتطلب منكم كل تفان.

كما يقدِّر وفد بولندا لأسلافكم تفانيهم ومهارتهم في أدائهم المهام الموكلة إليهم أثناء فترة رئاسة كل منهم في الدورة الجارية للمؤتمر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه التحية إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد فلاديمير بتروفسكي وإلى نائبه، السيد عبد القادر بن اسماعيل.

واسمحوا لي أخيراً أن أعرب لكم، أيها السيد الرئيس، عن خالص شكري على ما وجهتموه إلي من عبارات ترحيب سخية نيابة عن المؤتمر.

إنني، بصفتي وزيراً للشؤون الخارجية لبولندا ومن "المنشقين" سابقاً، أعتبره شرفاً كبيراً بالفعل أن تتاح لي فرصة إلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح. وإنني، بصفتي مؤرخاً، أجد نفسي مفتوناً بسحر هذه القاعة الجليلة. فقد كانت، عبر فترة طويلة من القرن العشرين، شاهداً على بعض الأحداث الرئيسية في العلاقات الدولية – بما فيها مضمار نزع السلاح – التي قررت مصائر الأمم.

إن وجودي بينكم اليوم يدلل أكثر دلالة على الأهمية الجوهرية التي تعلقها حكومتي على نزع السلاح – وهو جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي. لقد شاركت بولندا دوماً مشاركة نشطة في ما يبذله مؤتمر نزع السلاح من جهود

في سبيل نزع السلاح المتعدد الأطراف. وينسحب هذا بوجه خاص على الفترة المنقضية منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار عالم القطبين.

إن هواجس الأمن القومي هي، بالطبع، هواجس خاصة بكل بلد من البلدان وقد تختلف عند النظر إليها من منظور فردي أو أكثر إجمالاً. وفيما يتعلق ببولندا، فهي تجد نفسها – لأول مرة في التاريخ الحديث – في بيئة آمنة وودية. وقد انضمت بولندا مؤخراً، إلى جانب الجمهورية التشيكية وهنغاريا، إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، هذا التحالف الذي أسهم أكبر إسهام في الاستقرار العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. ومهما قيل عن أهمية هذا الحلف بالنسبة لأوروبا وما يتعداها فلن يستوفيه حقه. ولكن هل بإمكاننا أن نستخلص عبرة من هذه التجربة الفريدة والتاريخية في بلدنا؟ طبعاً، بإمكاننا ذلك. فالعبرة هي أنه يتعين علينا أن نعمل بعزم وتصميم في جميع المحافل، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، في سبيل جعل الأمن سلعة من السلع الأساسية الشائعة، بحيث يصبح وجودها مكفولاً لجميع أعضاء المجتمع الدولي على السواء.

أود أن أعرض عليكم بعض الأفكار العامة بشأن الأمن الدولي وطبيعته ومقوماته. إن الأمن الدولي قد بات هذه الأيام فكرة متزايدة الشمولية. فالشعور بالأمن لدى الجميع إلى الأبد يتوقف على مدى نجاح الحكومات في تعزيز القيم المشتركة، وفي مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات ومكافحة الإرهاب، وفي منع انتهاكات حقوق الإنسان ومنع التعصب والحيلولة دون حدوث المجاعات أو غيرها من الكوارث الطبيعية. وفي أكثر الأحيان، يبدأ الأمن في المنطقة الاقليمية وفي المنزل: فالمنازعات السائدة هي منازعات ناشئة عن إساءة استخدام السلطة، وعجز في الديمقراطية، وقصور اقتصادي وإيكولوجي، وتعصب عرقي، وتفشي الفقر، وتطرف إيديولجي أو غيره من حالات التطرف.

إن الأمن الدولي كل لا يتجزأ. فالمنازعات التي تحدث في مناطق تبدو بعيدة أو غيرها من المخاطر التي تهدد الأمن، ما لم يتم التصدي لها بفعالية قبل وقوعها أو ما لم يتم احتواؤها بفعالية في الوقت المناسب، من شأنها أن تنتشر إلى أن تصل إلى عقر دارنا مع كل ما يترتب عليها من نتائج لا يمكن التنبؤ بها. والتاريخ الحديث من المنازعات في محيط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وخاصة ما يحدث منها في منطقتي البلقان والقوقاز، يقدم مثالاً كافياً على ذلك.

إن كون الأمن غير قابل للتقسيم هو أمر صحيح ليس فقط في السياق الإقليمي الأوروبي. فله بُعد عالمي كذلك. وبالتالي، فإن إيجاد بيئة أمنية موثوقة هو أمر لا يمكن تحقيقه، سواء في أوروبا أو في أي منطقة إقليمة أخرى، ما لم يوضع ذلك العامل الأوسع في الاعتبار على النحو الواجب. فلا معنى، إذن، للتحدث عن حرب الدول الغنية أو حرب الدول الفقيرة. ففي الواقع أن ليس ثمة حائط ضد الحريق يعزل دول الشمال المزدهرة عن دول الجنوب المعدمة والمحبطة. ويلزمنا أن نسهم إسهاماً أكثر فعالية بغية التشجيع على إيجاد آليات قادرة على الاستمرارية ذاتياً لحل المنازعات المحلية التي تبتلى بها مناطق كثيرة من العالم، بما في ذلك العالم النامي. وفي هذا الصدد، فإن التضامن الدولي والتعاون على إقرار الأمن هما الشرطان الأساسيان. إن السلم لا يمكن فرضه من

الخارج، كما أن الأمن لا يمكن ضمانه ورصده من الخارج. فلا بد، بالأحرى، من وجود تضامن دولي وأمن تعاوني. فكلاهما يلزم توفرهما في المناطق المعرضة للمنازعات إذا ما أُريد للدول المعنية أن تحل مشاكلها بأنفسها.

إنني أعتقد اعتقاداً قوياً بأن الأمن الدولي لم يعد لعبة مُحَصِّلتها صفر. فلا يمكن للمرء أن يحقق لنفسه أمناً موثوقاً على حساب الآخرين. إن التضامن والأمن التعاوني ينطويان على تحقيق قدر أكبر من الشفافية، وبالتالي، على معرفة المرء لجيرانه معرفة أفضل. هذان الشرطان يتضمنان أيضاً قدرة أكبر على الاحساس بمشاعر الغير وهمومهم. كما ينطويان، أكثر من أي شيء آخر، على استعداد زائد لقطع نصف المسافة في معالجة هذه الهموم.

في الماضي، كان الأمن الدولي حكراً على الدبلوماسيين وهيئات الأركان العامة إلى حد كبير. ولكن، لحسن الطالع، لم يَعُد الأمر كذلك. فكما تدركون جيداً، باتت الآن فعاليات غير الدولة – أي المواطنون أنفسهم – تتكلم بصراحة وجرأة في هذا الشأن. فمن المنطقي إذن أن يصبح الأمن الدولي من الآن فصاعداً مبنياً بشكل متزايد حول مفهوم المجتمع المدني الدولي الذي سيكون فيه، إلى جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية والمالية، دور متزايد الأهمية للمواطنين والمتحدثين باسمهم – أي المنظمات غير الحكومية. وسبب ذلك واضح – فالأمن اليوم بات مرتبطاً ارتباطاً ومقترناً اقتراناً لا ينفصمان بقيم مشتركة كالديمقراطية والرفاه والحرية الشخصية واحترام حقوق الإنسان والاقتصاد السوقي وسيادة القانون.

وعلى نحو ما يؤيده التاريخ الأوروبي، تشكل القيم المشتركة أكثر بُنى الأمن والاستقرار صلابة وموثوقية. ويدلل توسيع الحلف الأطلسي على موافقة أعضائه الجُدد على مفهوم الأمن هذا.

من نافلة القول إن الجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح المتعدد الأطراف، وخاصة الجهود التي ما برح اهتمام مؤتمر نزع السلاح منصباً عليها، تؤدي دوراً حاسماً فيما يتعلق بالبيئة الأمنية العالمية. وتعلق بولندا أهمية خاصة على الاتفاقين اللذين وضعهما المؤتمر مؤخراً – اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب، وهما اتفاقان جديران بالملاحظة. واضطلعت بولندا بدور بناء في التفاوض عليهما، على غرار ما فعلته في التفاوض على غيرهما من الصكوك المتعددة الأطراف الصادرة عن المؤتمر، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن المؤكد أن للمرء أن يأسف أسفاً شديداً ومشروعاً تماماً لأنه، نظراً لاتخاذ مواقف متضاربة بشأن مسائل موضوعية أو إجرائية، تم تفويت فرص كثيرة. غير أنني أجد صعوبة في التشكيك في الأهمية المستديمة لمؤتمر نزع السلاح، بدعوى أنه "لا يفي بالمطلوب". فمؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح – وليس خط تجميع لإنتاج اتفاقات متعددة الأطراف بالجملة. وقد تفاوض على اتفاقات هامة، وحظيت دوماً منجزاته على مر السنين بكل ثناء. إننا – شأننا في ذلك شأن أعضاء معينين آخرين في المؤتمر – مستعدون للإقرار بأن ثمة قدراً من "القيمة التعويضية" الصميمية حتى في المداولات التي تبدو ظاهرياً غير مجدية. وللحوار في حد ذاته قيمة بوصفه وسيلة يتم بواسطتها تعيين القواسم المشتركة ومجالات المصلحة المتبادلة والمواقف

المشتركة التي تسفر في نهاية المطاف عن إبرام اتفاقات. يلزمنا إقامة حوار بناء في المؤتمر، بحيث يكون إطـــاراً لمساع يُتوخى فيها تحقيق نتائج محددة بشأن أكثر مسائل نزع السلاح أهمية.

وفي أقل تقدير، يساعد الحوار على إبقاء الخبرة التفاوضية للمؤتمر سليمة ومتاحة حتى الوقت الذي تسـمح فيه الإرادة السياسية لأعضاء المؤتمر التوصل إلى توافق للآراء. إننا، من خلال الحوار، نأتي إلى هذه القاعة بشيء جوهري للغاية، ألا وهو حسن الرؤية. فلا بد من أن يكون لدينا حسن رؤية، إذا ما أُريد لنا أن ننظر إلى ما يتجاوز الأُفق وإذا ما أُريد لنا أن نحقق توقعات اليوم و – على الأخص – توقعات الغد.

هذه بالتأكيد هي الحال فيما يتعلق بأكثر المسائل تعقيداً على جدول أعمال مؤتمر نزع الســـلاح، ألا وهـــي مسألة نزع السلاح النووي. وأود أن أكون واضحاً للغاية: ليس موقف حكومتي أن يدخل المؤتمر في مفاوضات لنزع السلاح النووي تكون محددة الغرض، أي التفاوض مثلاً على تخفيضات لأسلحة نووية محددة. غير أننـــا نعتقـــد أن الولاية المسندة إلى المؤتمر تكلفه بالإسهام في إيجاد مناخ يفضي إلى إنجاح محادثات نزع السلاح الثنائية، ســـواء الجارية منها أو القادمة. إننا جميعاً، باسم إيجاد أمن متساوٍ وغير مجزأ للجميع، قد أيدنا فكرة إيجاد عالم خال مـــن الأسلحة النووية كهدف نهائي. ويلزمنا في الوقت ذاته الشعور بالمسؤولية عند معالجة مسألة نزع السلاح النـــووي. وللمفاوضات الثنائية الجارية ديناميتها الذاتية. وهي مفاوضات معقدة ودقيقة وعرضة لاحتمالات الفشل. فمن بوسعه أن يؤكد أن خطوة واحدة تتخذ في اتجاه جديد – حتى وإن اتخذت بحسن نية – لن تحرف العمليـــة بكاملـــها عـــن مسارها؟

إن المناقشة بشأن نزع السلاح النووي في المؤتمر لم تسفر فقط عن مقترحات محددة، بل ما هو في رأيـــي أهم من ذلك أنها قد أفضت إلى التبصر في هذه المسألة المعقدة، وهو أمر مثير للاهتمام. كما أنها قـــد أكـــدت أن التصورات المتضاربة في هذا الشأن شديدة الترسخ. وفيما يتعلق ببلدي، ثمة شيء واحد لا يرقى إليه أي شك معقول، ألا وهو أن الخلاف بشأن مدى ملاءمة اتباع نهج متعدد الأطراف في نزع السلاح النووي أو عدم ملاءمته ينبغي أن تحل محله تدابير مستدامة وفعالة لتعزيز نظام عدم الانتشار. وتوحي الأحداث التي جرت في جنوب آسيا مؤخراً أن الأسلحة النووية الإقليمية قد تخرج عن نطاق التحكم بها ما لم يتصرف المجتمع الدولي في مصلحته المستنيرة.

إن بولندا، شأنها في ذلك شأن كثير من أعضاء المؤتمر الآخرين، تؤيد الالتزامات الأحادية والثنائية التـــي عقدتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بتخفيضات الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل الوطيد في أن يبادر البرلمان الروسي إلى التصديق على المعاهدة الثانية لخفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية) وأن يتم، نتيجة لذلك، الشروع في ستارت الثالثة، على النحو المتوخى في قمة هلسنكي لعام ١٩٩٧.

إن التاريخ الماضي للمفاوضات على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو تاريخ حافل بالمعاناة بوجه خاص، ينبغي أن يفضي أخيراً إلى عملية تفاوضية جدية ومنتجة. والمخاطر الكامنة في مواصلة إنتاج المـواد الانشطارية، أو الخطر الحقيقي جدا المترتب على قيام جماعات إرهابية بسرقة المخزونات الحالية، هي على درجة

من الخطورة بحيث لا تشكل مبرراً للتعنت والتقاعس. ويجد بلدي أن الرأي القائل بأن احتمالات التوصل إلى حلول وسط وإحراز تقدم هي احتمالات أكثر واقعية في التفاوض أولاً على إنتاج المواد الانشطارية مستقبلاً هو رأي وجيه. فمن المؤكد أن التوصل في الوقت المناسب إلى اتفاق على ذلك من شأنه أن يوجِد مناخاً يفضي إلى النظر إيجابيا في وقت لاحق في مسألة المخزونات الحالية، وهي مسألة أكثر تعقيداً.

وترى بولندا أنه لا ينبغي هدر أي وقت ولا إغفال أي سبيل للشروع في عملية جادة وبناءة للتفاوض بشأن عقد معاهدة لوقف انتشار المواد الانشطارية. ولئن كان للنتيجة المباشرة لهذه العملية أثر حاسم الأهمية في عدم الانتشار، فقد يكون ذلك على الأجل الطويل بمثابة خطوة عملية باتجاه نزع الأسلحة النووية وإزالة هذه الأسلحة في نهاية المطاف.

وتعتقد بولندا أنه، في عصر من التكنولوجيا التي – شأنها في ذلك شأن الفضاء الخارجي – ما فتئت تتطور بسرعة فائقة، لعل من المناسب أن يكرس مؤتمر نزع السلاح وقتاً لمواصلة تمحيص المسائل موضوع البحث. فمن المؤكد أن "تسليح" الفضاء الخارجي قد تترتب عليه مخاطر جسيمة تهدد الأمن الدولي واستغلال هذا الفضاء للأغراض السلمية. بيد أنه يلزمنا أن نضع في اعتبارنا على النحو الواجب التأكيدات بأنه لا يجري سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي رأينا أنه يجب الحرص للغاية على عدم التدخل بالعدد الضخم من الأوجه الحيوية الأهمية التي تستخدم بها تكنولوجيا الفضاء في أيامنا هذه، وعلى عدم الارتباك بأوجه الاستخدام هذه، بدءاً بوظائف الاتصالات والأرصاد الجوية والمراقبة والرصد فيما يتعلق بحماية البيئة، والإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية، وحفظ السلم، والتحقق من الامتثال لنزع السلاح.

ومن ثم، فبوسع بولندا أن تؤيد المقترح الداعي إلى الاتفاق على آلية مناسبة للمشاورات المتعمقة بهدف تعيين مواقف الدول على وجه الدقة والتغيرات ذات الطابع العملي والواقعي التي تحظى بالتأييد بتوافق الآراء.

وترحب بولندا مع بالغ الارتياح ببدء النفاذ، في ١ آذار/مارس، لاتفاقية أوتاوا بشأن الحظر التام للألغام البرية المضادة للأفراد. فهو دليل رائع على التضامن البشري. وتحظى الاتفاقية بتأييد ما يزيد عن ١٣٠ حكومة، بما فيها حكومة بلدي، وهي مظهر من مظاهر الحرص والشفقة الإنسانيين النادرين على آلاف المدنيين الأبرياء، ومعظمهم من الأطفال والنساء، الذين يقعون ضحية لـ "ساحات القتل". إن أرفع السلطات الأخلاقية في العالم، بما فيها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، قد حثت على وقف هذه المجزرة، إذ هالتها الكلفة البشرية والمادية المترتبة على أزمة الألغام البرية العالمية النطاق.

وفي الوقت ذاته، لا يسعنا إهمال الجانب الآخر لمشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد، أي جانبها الأمني. فبولندا، بما تتصف به من حالة جغرافية – استراتيجية خاصة، من الأهمية بالنسبة لها أن تنضم البلدان كافة في المنطقة إلى اتفاقية أوتاوا. نأمل من جميع جيران بولندا أن يصدقوا على الاتفاقية.

إننا نعرف أن بولندا ليست البلد الوحيد الذي تساوره هواجس من هذا القبيل. فثمة مجموعة من الدول، بما فيها بولندا، سعياً منها إلى التصدي لتلك الهواجس، ما فئت تعمل على إقناع المنتجين والمصدرين الرئيسيين بتبني أهداف الاتفاقية المذكورة. وترى هذه الدول أن الأمر يستدعي اتخاذ تدابير أكثر تحديدا من توجيه المناشدات. فهي ترى أن فرض حظر عالمي على عمليات نقل الألغام البرية المضادة للأفراد، حظر تراعى فيه على النحو الواجب الهواجس الأمنية للدول، من شانه أن يكون موضوعا مناسبا لمؤتمر نزع السلاح.

إن حظراً للنقل، يتم التفاوض عليه بمشاركة وتأييد المنتجين والمصدرين والمستخدمين الرئيسيين للألغام المضادة للأفراد، من شأنه أن يكون أداة ناجعة من أدوات تحديد الأسلحة. ومن مزاياه أيضاً رفض إمداد القوات غير الحكومية والجماعات الإرهابية بأدوات التفجير لاستخدامها في المنازعات الداخلية.

إننا ما برحنا مقتنعين بأن إبرام اتفاق من هذا القبيل هو أمر ما زال جديراً بأن يواصل مؤتمر نزع السلاح السعي إلى إنجازه.

إنني أعتقد بأن المبدأ القائل بأن الأمن كل لا يتجزأ هو مبدأ يسري أيضا على المسؤولية النهائية للمجتمع الدولي عن طرائق تحقيق الأمن. ويشمل ذلك مفاوضات نزع السلاح، وهو أمر وثيق الصلة بالدعوة إلى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وما انفكت بولندا ترى أنه لا ينبغي لأية حواجز، ولا حتى أقلها ذاتيةً، أن تقف حائلاً أمام الدول المقدمة لطلبات العضوية التي ما برحت تبرهن، بأناة وتصميم، عن توقها إلى الإسهام بشكل ملموس في أعمال مؤتمر نزع السلاح، وعن قدرتها على ذلك.

أود أن أختتم كلمتي، أيها السيد الرئيس، بإعادة تأكيد الأهمية التي تعلقها بولندا على مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة المجتمع الدولي الرئيسية – بل والوحيدة – المتعددة الأطراف للتفاوض بشان نزع السلاح. إن إمكاناته لم تُستغل استغلالاً تاماً، كما أن الولاية المسندة إليه لم تستنفد تماماً. إن بلدي مصمم على مواصلة الإسهام البناء في أعمال المؤتمر.

<u>الرئيس</u> (متحدثا بالإنكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية لبولندا على بيانه الهام وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين التي أمامي لهذا اليوم. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟

وبذلك تنتهي أعمالنا لهذا اليوم. ستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس، الموافق ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩.

<u>رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠</u>